

# خارج الفقہ

۹۳

۳-۳-۹۳ القول فی النيابة

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## القول فى النىابة

- القول فى النىابة و هى تصحّ عن الميت مطلقا و عن الحى فى المندوب و بعض صور الواجب.

## القول فى النيابة

- مسألة ١ يشترط فى النائب أمور:
- الأول البلوغ على الأحوط من غير فرق بين الإجارى و التبرعى بإذن الولى أو لا، و فى صحتها فى المندوب تأمل،

## القول فى النيابة

- ١ مسألة يشترط فى النائب أمور
- أحدها البلوغ على المشهور فلا يصح نيابة الصبى عندهم و إن كان مميزا و هو الأحوط لا لما قيل من عدم صحة عباداته لكونها تمرينية لأن الأقوى كونها شرعية و لا لعدم الوثوق به لعدم الرادع له من جهة عدم تكليفه لأنه أخص من المدعى بل لأصالة عدم فراغ ذمة المنوب عنه بعد دعوى انصراف الأدلة خصوصا مع اشتمال جملة من الأخبار على لفظ الرجل و لا فرق بين أن يكون حجة بالإجارة أو بالتبرع بإذن الولى أو عدمه و إن كان لا يبعد دعوى صحة نيابته فى الحج المندوب بإذن الولى.

## القول فى النيابة

- [ مسألة ١ ]: يشترط فى النائب أمور
- [ مسألة ١ ]: يشترط فى النائب أمور:
- [ أحدها: البلوغ ]

## القول فى النيابة

- أحدها: البلوغ على المشهور فلا يصح نيابة الصبيّ عندهم، و إن كان مميّزاً، و هو الأحوط (١)، لا لما قيل من عدم صحّة عباداته لكونها تمرينية، لأنّ الأقوى كونها شرعية (٢)، و لا لعدم الوثوق به لعدم الرادع له من جهة عدم تكليفه، لأنّه أخصّ من المدعى،

- (١) و لا تبعد الصحّة مع الاطمئنان بصحّة عمله. (الشيرازى).
- (٢) فنيابة غير البالغ مع اجتماع الشرائط الأخر فى العبادات صحيحة على الأقوى. (الفيروزآبادى).

## القول فى النيابة

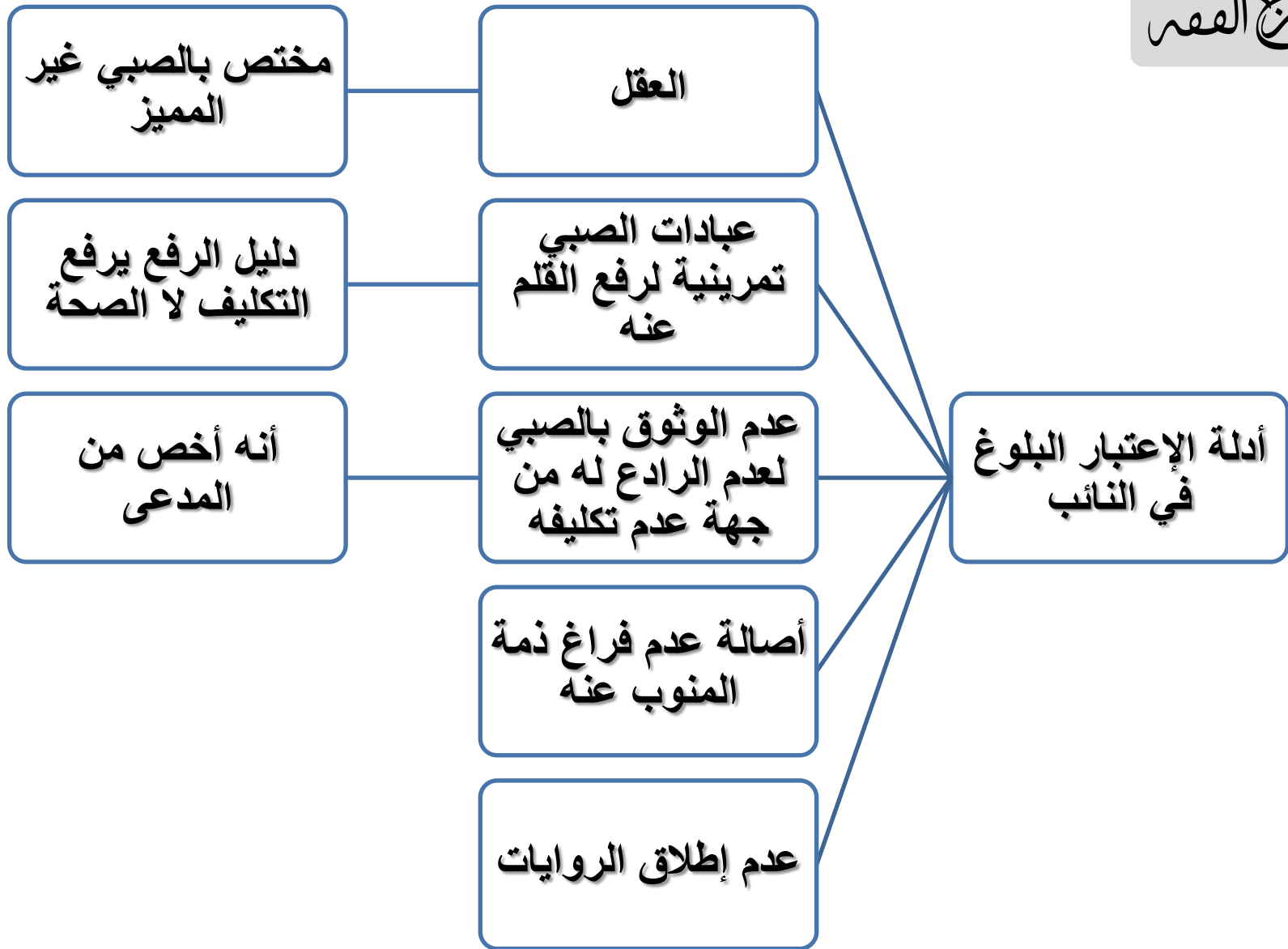
- بل لأصالة (٣) عدم فراغ ذمّة المنوب عنه بعد دعوى انصراف (٤) الأدلّة خصوصاً مع اشتمال جملة من الأخبار على لفظ الرجل (٥)،
- (٣) بعد فرض مشروعية عمله ذاتاً و ثبوت تشريع النيابة أيضاً فى أصل العمل يرجع الشكّ فى المقام إلى دخل البلوغ فى الاستنابة و فى مثله أمكن إثبات جوازه ببناء العقلاء على استنابتهم الصبيان المميّزين فى أمورهم التسبّبية و هذا المقدار بضميمة مقدمات عدم الردع كاف لإثبات المشروعية الموجبة لفراغ ذمّة المنوب عنه جداً. (آقا ضياء).
- (٤) بل و عدم إطلاق معتدّ به. (الإمام الخمينى).
- (٥) هو من باب المثال. (الفيروزآبادى).

## القول فى النيابة

- و لا فرق بين أن يكون حجّة بالإجارة أو بالتبرّع بإذن الوليِّ أو عدمه، و إن كان لا يبعد (٦) دعوى صحّة نيابته فى الحجّ المندوب (٧) بإذن الوليِّ.

- (٦) بل يبعد. (النائني).
- (٧) محلّ تأمّل. (الإمام الخميني).
- بل مقتضى القواعد الصحّة فى الواجب أيضاً لمنع الانصراف و عدم الموضوعيّة للأصل نعم هو خلاف الاحتياط. (الكلبايگاني).





## القول فى النيابة

- أَبْوَابُ النِّيَابَةِ فِي الْحَجِّ
- «١» ١ بَابُ اسْتِحْبَابِ الْحَجِّ مُبَاشِرَةً عَلَى وَجْهِ النِّيَابَةِ وَاسْتِحْبَابِ اخْتِيَارِهِ عَلَى الِاسْتِنَابَةِ فِيهِ
- ١٤٥٣٠ - ١ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعِيَّاسِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا يُقَالُ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سِنَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ «٣» قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ **رَجُلٌ** - فَأَعْطَاهُ ثَلَاثِينَ دِينَارًا يَحُجُّ بِهَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ - وَلَمْ يَتْرِكْ شَيْئًا مِنَ الْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ إِلَّا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ - حَتَّى اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى فِي وَادِي مُحَسَّرٍ - ثُمَّ قَالَ يَا هَذَا إِذَا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا - كَانَ لِإِسْمَاعِيلَ حِجَّةٌ بِمَا أَنْفَقَ مِنْ مَالِهِ - وَكَانَ لَكَ تِسْعُ حِجَجٍ بِمَا أَتَعَبْتَ مِنْ بَدَنِكَ.
- وَرَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ مِثْلَهُ «٤».

## القول فى النيابة

- ١٤٥٣١ - ٢ - «٥» وَ عَنْهُمْ عَنْ سَهْلٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَاقُطِينَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع رَجُلٌ دَفَعَ إِلَى خَمْسٍ نَفَرٍ حَجَّةً وَاحِدَةً - فَقَالَ يَحُجُّ بِهَا بَعْضُهُمْ فَسَوَّغَهَا **رَجُلٌ** وَاحِدٌ مِنْهُمْ - فَقَالَ لِي كُلُّهُمْ شُرَكَاءُ فِي الْأَجْرِ - فَقُلْتُ لِمَنِ الْحَجُّ فَقَالَ لِمَنْ صَلَّى بِالْحَرِّ «١» وَ الْبَرْدِ.

## القول فى النيابة

• ١٤٥٣٢ - ٣ - «٢» وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يُونُسَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِ عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: قُلْتُ لَهُ **الرَّجُلُ** يَحُجُّ عَنْ آخِرِ مَا لَهُ مِنَ الثَّوَابِ - قَالَ لِلَّذِي يَحُجُّ عَنْ رَجُلٍ أَجْرُهُ وَ ثَوَابُهُ عَشْرَ حِجَجٍ.

• أَقُولُ: هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ تَبَرَّعَ بِالْحَجِّ عَنِ الْغَيْرِ وَ لَمْ يَأْخُذْ أَجْرَهُ لِمَا تَقَدَّمَ «٣».

## القول في النيابة

- ١٤٥٣٣ - ٤ - «٤» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنَّ ابْنَتِي أُوصَتْ بِحُجَّةٍ وَلَمْ تَحُجَّ - قَالَ فَحُجَّ عَنْهَا فَإِنَّهَا لَكَ وَ لَهَا قُلْتُ إِنَّ امْرَأَتِي مَاتَتْ وَ لَمْ تَحُجَّ قَالَ فَحُجَّ عَنْهَا فَإِنَّهَا لَكَ وَ لَهَا.

## القول فى النيابة

- ١٤٥٣٤ - ٥ - «٥» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدِ السَّابَّاطِيِّ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عٍ يَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى إِلَيْهِ رَجُلٌ - أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ ثَلَاثَةَ رَجَالٍ - فَيَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ لِنَفْسِهِ حَجَّةً مِنْهَا - فَوَقَعَ بِخَطِّهِ وَ قَرَأَتْهُ حُجَّ عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فَإِنَّ لَكَ مِثْلَ أَجْرِهِ - وَ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

## القول فى النيابة

- ١٤٥٣٥ - ٦ - «١» قال و سئل الصادق ع عن الرجل يحج عن آخر - له من الأجر و الثواب شيء - فقال للذى يحج عن الرجل أجر و ثواب عشر حجج - و يغفر له و لأبيه و لأمه و لابنه و لابنته و لأخيه «٢» و لأخته - و لعمه و لعمته و لخاله و لخالته إن الله واسع كريم.

- ١٤٥٣٦ - ٧ - «٣» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ يَحْيَى الْأَزْرَقِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: **مَنْ حَجَّ** عَنْ إِنْسَانٍ اشْتَرَكَا - حَتَّى إِذَا قَضَى طَوَافَ الْفَرِيضَةِ انْقَطَعَتِ الشَّرِكَةُ - فَمَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ عَمَلٍ كَانَ لِذَلِكَ **الْحَاجِّ** قَالَ وَ قَالَ الصَّادِقُ ع وَ ذَكَرَ مِثْلَهُ «٤».



## القول فى النيابة

- ١٤٥٣٧ - ٨ - «٥» قَالَ وَ رُوِيَ أَنَّ الصَّادِقَ عَ أُعْطِيَ **رَجُلًا** ثَلَاثِينَ دِينَارًا فَقَالَ لَهُ - حُجٌّ عَنِ إِسْمَاعِيلَ وَ أَفْعَلُ وَ أَفْعَلُ وَ لَكَ تِسْعٌ وَ لَهُ وَاحِدَةٌ.
- أَقُولُ: وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ «٦» وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ «٧».

## القول في النيابة

- «١» ٢ بابُ أنَّ مَنْ أَوْصَى بِحِجَّةِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِهَا وَجَبَ أَنْ تُقْضَى عَنْهُ مِنْ بَلَدِهِ فَإِنْ لَمْ تَبْلُغِ التَّرَكَّةُ فَمِنْ حَيْثُ بَلَغَ وَ لَوْ مِنْ الْمِيقَاتِ وَ كَذَا مِنْ أَوْصَى بِمَالٍ مُعَيَّنٍ فَقَصَرَ عَنِ الْكِفَايَةِ وَ كَانَ الْحَجُّ نَدْبًا وَ مَنْ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ حُجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ
- ١٤٥٣٨ - ١ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَّابٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ - حِجَّةَ الْإِسْلَامِ وَ لَمْ يَبْلُغْ جَمِيعَ مَا تَرَكَ إِلَّا خَمْسِينَ دِرْهَمًا - قَالَ **يُحَجُّ عَنْهُ** مِنْ بَعْضِ الْمَوَاقِيتِ - الَّتِي وَقَّتَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص مِنْ قُرْبٍ.

## القول في النيابة

- وَ رَوَاهُ الْحَمِيرِيُّ فِي قُرْبِ الْإِسْنَادِ عَنْ أَحْمَدَ وَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِي مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ «٣» وَ رَوَاهُ الْكُلَيْبِيُّ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ مِثْلَهُ «٤» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ مِثْلَهُ «٥».

## القول فى النيابة

- ١٤٥٣٩ - ٢ - «٦» وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ ابْنَى الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِمَالِهِ فِي الْحَجِّ - فَكَانَ لَا يَبْلُغُ مَا يُحَجُّ بِهِ مِنْ بِلَادِهِ - قَالَ فَيُعْطَى فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُحَجُّ بِهِ عَنْهُ.

## القول في النيابة

- ١٤٥٤٠ - ٣ - «١» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ - فَيُوصَى بِالْحَجِّ مِنْ أَيْنَ يُحَجُّ عَنْهُ - قَالَ عَلَى قَدْرِ مَالِهِ إِنْ وَسِعَهُ مَالُهُ فَمِنْ مَنْزِلِهِ - وَإِنْ لَمْ يَسِعْهُ مَالُهُ فَمِنْ الْكُوفَةِ - فَإِنْ لَمْ يَسِعْهُ مِنَ الْكُوفَةِ فَمِنْ الْمَدِينَةِ.

## القول فى النيابة

- ١٤٥٤١ - ٤ - «٢» وَ عَنْهُمْ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ آدَمَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَ أَوْصَى بِحَجَّةٍ - أَيْ جُوزُ أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ الْبَلَدِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ - فَقَالَ أَمَّا مَا كَانَ دُونَ الْمِيقَاتِ فَلَا بَأْسَ.
- أَقُولُ: يَحْتَمِلُ كَوْنُ الْمُرَادِ بِهِ غَيْرِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَ يَحْتَمِلُ الْحَمْلُ عَلَى قُصُورِ التَّرَكَةِ.

## القول في النيابة

- ١٤٥٤٢ - ٥ - «٣» وَ عَنْهُمْ عَنْ سَهْلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانَ أَوْ عَنْ رَجُلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانَ عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَمَّنْ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى - بَعِشْرِينَ دِرْهَمًا فِي حِجَّةٍ - قَالَ يَحُجُّ بِهَا «٤» رَجُلٌ مِنْ مَوْضِعٍ بَلَغَهُ «٥».

## القول في النيابة

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانَ «١» وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَمَّنْ سَأَلَهُ وَ ذَكَرَ مِثْلَهُ «٢» وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ أَيْضاً بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانَ عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِثْلَهُ «٣».



- ١٤٥٤٣ - ٦ - «٤» وَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ اللَّهُ عَ فِي رَجُلٍ أُوصِيَ بِحِجَّةٍ فَلَمْ تَكْفِهِ مِنَ الْكُوفَةِ - تُجْزَى حِجَّتُهُ مِنْ دُونِ الْوَقْتِ.

## القول فى النيابة

- ١٤٥٤٤ - ٧ - «٥» وَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ «٦» عَنْ أَبَانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ رَجُلٌ أُوصِيَ بِحِجَّةٍ فَلَمْ تَكْفِهِ - قَالَ فَيُقَدِّمُهَا حَتَّى يُحَجَّ دُونَ الْوَقْتِ.

- ١٤٥٤٥ - ٨ - «٧» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَمَّنْ سَأَلَهُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ أُوصِيَ بِعِشْرِينَ دِينَاراً فِي حَجَّةٍ - فَقَالَ يَحُجُّ لَهُ رَجُلٌ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُهُ.

## القول في النيابة

- ١٤٥٤٦ - ٩ - «١» مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ فِي آخِرِ السَّرَائِرِ نَقْلًا مِنْ كِتَابِ مَسَائِلِ الرَّجَالِ رَوَايَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا قُلْنَا لِأَبِي الْحَسَنِ يَعْنِي عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ عَ إِنَّ رَجُلًا - مَاتَ فِي الطَّرِيقِ وَ أَوْصَى بِحُجَّةٍ وَ مَا بَقِيَ فَهُوَ لَكَ - فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فَقَالَ بَعْضُهُمْ يُحَجُّ عَنْهُ مِنَ الْوَقْتِ - فَهُوَ أَوْفَرُ لِلشَّيْءِ أَنْ يَبْقَى عَلَيْهِ - وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُحَجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ - فَقَالَ عَ يُحَجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ.

## القول فى النيابة

- وَ قَالَ ابْنُ إِدْرِيسٍ فِي الْحَجِّ مِنَ السَّرَائِرِ بِوُجُوبِ قَضَاءِ الْحَجِّ عَنِ الْمَيِّتِ مِنْ بَلَدِهِ قَالَ وَ بِهِ تَوَاتَرَتْ أَخْبَارُنَا وَ رَوَايَةٌ أَصْحَابِنَا «٢» أَقُولُ: وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ وَ لَمْ يَتْرُكْ إِلَّا قَدْرَ نَفَقَةِ الْحَجِّ لَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ عَنْهُ وَ ذَكَرْنَا وَجْهَهُ «٣» وَ الْمُرَادُ بِهِ مَا قَبْلَ الْإِسْتِقْرَارِ كَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ وَ غَيْرُهُ «٤» وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ فِي الْوَصَايَا «٥».

## القول في النيابة

- «٦» ٣ باب أن من أوصى أن يحج عنه كل سنة بمال معين فلم يكف للتحج جعل ما يزيد عن سنة لحجة واحدة
- ١٤٥٤٧ - ١ - «٧» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارٍ قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحُصَيْنِيُّ «١» أَنَّ ابْنَ عَمِّي أَوْصَى - أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ دِينَارًا فِي كُلِّ سَنَةٍ - وَ لَيْسَ يَكْفِي مَا تَأْمُرُ «٢» فِي ذَلِكَ - فَكَتَبَ عَ يَجْعَلُ «٣» حَجَّتَيْنِ فِي حَجَّةٍ - فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ بِذَلِكَ.
- مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارٍ مِثْلَهُ «٤».

## القول في النيابة

- ١٤٥٤٨ - ٢ - «٥» وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: وَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ عَ إِذَا مَوْلَاكَ عَلِيٌّ بِنَ مَهْزِيَارٍ أَوْصَى - أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ مِنْ ضَيْعَةٍ صِيرَ رُبْعَهَا لَكَ - فِي كُلِّ سَنَةٍ حَجَّةً إِلَى عِشْرِينَ دِينَارًا - وَ إِنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ طَرِيقُ الْبَصْرَةِ - فَتَضَاعَفَ الْمُؤْنُ عَلَى النَّاسِ - فَلَيْسَ يَكْتَفُونَ بِعِشْرِينَ دِينَارًا - وَ كَذَلِكَ أَوْصَى عِدَّةٌ مِنْ مَوَالِيكَ فِي حِجَجِهِمْ - فَكُتِبَ عَ يُجْعَلُ ثَلَاثُ حِجَجٍ حَجَّتَيْنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.
- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِالْإِسْنَادِ السَّابِقِ «٦» وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارٍ نَحْوَهُ «٧» وَ كَذَا الَّذِي قَبْلَهُ.

## القول في النيابة

• ٣٠٦ - ٦ - «٦» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ مَا يُلْحَقُ الرَّجُلَ بَعْدَ مَوْتِهِ - فَقَالَ سُنَّةٌ سَنَّهَا يُعْمَلُ بِهَا بَعْدَ مَوْتِهِ - فَيَكُونُ لَهُ مِثْلُ أَجْرٍ مَنْ يَعْمَلُ بِهَا - مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ - وَ الصَّدَقَةُ الْجَارِيَّةُ تَجْرِي مِنْ بَعْدِهِ - وَ **الْوَالِدُ الطَّيِّبُ** يَدْعُو لِوَالِدَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِمَا - وَ يَحُجُّ وَ يَتَصَدَّقُ وَ يُعْتِقُ عَنْهُمَا - وَ يُصَلِّي وَ يَصُومُ عَنْهُمَا - فَقُلْتُ أَشْرَكُهُمَا فِي حَجَّتِي قَالَ نَعَمْ.

• (٦) - الكافي ٧ - ٥٧ - ٤، و أورده في الحديث ٤ من الباب ١ من أبواب أحكام الوقوف و الصدقات.



- الثانى العقل، فلا تصح من المجنون و لو أدواريا فى دور جنونه، و لا بأس بنياية السفية

## القول فى النيابة

- الثانى العقل فلا تصح نيابة المجنون **الذى لا يتحقق منه القصد** مطبقا كان جنونه أو أدواريا فى دور جنونه و لا بأس بنية

## القول فى النيابة

- [الثانى: العقل]
- الثانى: العقل فلا تصحّ نيابة المجنون **الذى لا يتحقّق منه القصد** مطبقاً كان جنونه أو أدوارياً فى دور جنونه و لا بأس بنىابة السفية.

## القول فى النيابة

- القول فى النيابة:
- و يشترط فيه «١»: الإسلام، و العقل، و ألا يكون عليه حج واجب.
- فلا تصح نيابة الكافر، و لا نيابة المسلم عنه. و لا عن مخالف إلا عن الأب، و لا نيابة المجنون، و لا الصبى غير المميز.

## القول فى النيابة

- مسألة و لا يصح نيابة «المجنون»
- لأنه ليس من أهل الخطاب، و لأنه متصف بما يوجب رفع القلم، فلا حكم لفعله، و كذا «الصبى» غير المميز، و ليس للولى أن يحرم به نائبا عن غيره، لأنه لا حكم لنية الولى إلا فى حق الصبى، عملا بالنص فلا يؤثر فى غيره، و فى الصبى المميز «تردد» لأنه لا يصح منه الاستقلال بالحج، و الأشبه انه لا يصح نيابة، لان حجة انما هو تمرين، و الحكم بصحته بالنسبة الى ما يراد من تمرينه، لا لأنه يقع مؤثرا فى الثواب له. و يدل على ذلك: قوله عليه السلام «رفع القلم عن ثلاثة ذكر منهم الصبى حتى يبلغ» «١».
- (١) سنن البيهقى ج ٤ ص ٣٢٥.

## القول فى النيابة

- القول فى النيابة
- و شرائط النائب ثلاثة الإسلام و كمال العقل و أن لا يكون عليه حج واجب.
- فلا تصح نيابة الكافر لعجزه عن نية القربة و لا نيابة المسلم عن الكافر و لا عن المسلم المخالف إلا أن يكون أبا النائب
- و لا نيابة المجنون لانعدام عقله بالمرض المانع من القصد
- و كذا الصبى غير المميز. و هل يصح نيابة المميز قيل لا لاتصافه بما يوجب رفع القلم و قيل نعم لأنه قادر على الاستقلال بالحج ندبا.

## القول فى النيابة

- ٢٥٥١. الرابع: يشترط فى النائب العقل و البلوغ و الإسلام و أن لا يكون عليه حجّ واجب،
- و الأقرب اشتراط العدالة.

## القول فى النيابة

- المطلب السادس: فى شرائط النيابة
- وهى ثلاثة: كمال النائب، وإسلامهما، «١» و عدم شغل ذمته بحج واجب.
- فلا يصح نيابة المجنون و لا الصبى غير «٢» المميز و لا المميز - على رأى -



## القول فى النيابة

- مسألة: يشترط فى النائب الإسلام؛ لأنها عبادة يشترط فيها النية
- ، و هى إنّما تصحّ من المسلم. و لاشتمالها على أفعال لا تصحّ من دون الإسلام.
- و يشترط فيه العقل؛ لأنّ المجنون ليس أهلا للخطاب. و لأنّه متّصف بما يوجب رفع القلم، فلا حكم لفعله..